العلماء ومشكلة التملق والتـوَرُّق

زارني مؤخرا أحد الأصدقاء ، بعد عودته من زيارة مطولة إلى مصر . وبحكم اختصاصه وعلاقاته فقد التقى وتحدث مع عشرات من العلماء المصريين ، الأزهريين وغير الأزهريين . وكان مما لفت انتباه صديقي وآلمه ، أن عددا غير قليل من هؤلاء العلماء مهمومون ومشغولون بدرجة كبيرة بالعلاوات والإكراميات والبعثات ، ومشغولون بهاجس البحث عن فرص ومنافذ إضافية للكسب والتمول ، سواء داخل البلاد أو خارجها ... وكل هذا يستدعي منهم ويكسبهم مهارة وبراعة وإسرافا في التزلف والتملق والتحيل .

كان هذا الحديث العابر بيننا حافزا جديدا لي لفتح هذا الموضوع وكتابة هذا المقال عن « العلماء ومشكلة التملق والتورق » ، لا سيما وأن هذا الأمر ليس خاصا بمصر وعلماء مصر ، بل هكذا الحال عندنا [١] ، وهكذا الحال حيث أنا [٢] .

التملق والتورق ؟

أما (التملق) فلفظ مفهوم مستعمل بين الناس . والتملق والمَلَق بمعنى واحد .

وفي « اللسان » : « رجل مَلِقٌ : يعطي بلسانه ما ليس في قلبه » .

---

(١) أي في المغرب.

(٢) كتب المقال بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ، صيف ٢٠٠٩.

وأما التَّوَرُّق : فهو تعبير فقهي ، مأخوذ من الورِق ، وهي الفضة أو النقود الفضية . ويمكن اليوم أن نقول : التورق مأخوذ من الأوراق ، أي النقود الورقية ، أو الأوراق النقدية .

والتورق في اصطلاح الفقهاء عبارة عن معاملة مالية يلجأ إليها بعض الناس ، بغرض الحصول بواسطتها على المال ، لتلافي التعامل الربوي الصريح . وصورتها : أن الإنسان يريد المال ، فيشتري السلعة وهو لا يريدها ، ولكنه يريد أن يبيعها ليحص ثمنها ، من أجل أن يسدد دينا ، أو يشتري أو يبني بيتا ، أو يتوفر على نفقات زواج وحفل ... فهو يريد مالًا وليس هناك أحد يقرضه هذا المال ، فيشتري مثلا سيارة بمبلغ معين ، مقسَّط على فترة زمنية محددة ، ثم يبيع السيارة نقدا ويقبض ثمنها ، فيحصل على المبلغ المطلوب ، وبهذا يكون قد قام بعملية تورق . وغالبا ما يكون البيع بأقل من ثمن الشراء .

والمسألة فيها نقاش فقهي قديم وحديث متجدد ، وخاصة بعد دخول بعض البنوك في عهد ما يسمى بـ« التورق المنظم » ، واعتبارها له منتجا إسلاميا .

وليس هو ما أريده الآن ، وإنما أريد بلفظ « التورق » ، معنى بسيطا هو السعي إلى الحصول على المال والأوراق المالية . وأعني بصفة خاصة انشغالَ العلماء وانهماكهم في تحصيل « التورق » ، بهذا المعنى .

وأما الجمع بين التملق والتورق في هذا المقال ، فلأنهما يقترنان ويتلازمان عند من يمارسهما من العلماء وغيرهم من المثقفين والسياسيين ... فالتورق يستدعي التملق ، والتملق يأتي بالتورق . وقد جرت العادة عند الأمراء : من زاد في التملق فزيدوه في التورق!

التملق بين الشعراء والعلماء :

قديما كان التملق والتورق حرفةَ طائفة دنيئة من الشعراء ، على اعتبار أنهم : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾ [الشعراء:٢٢٥ ، ٢٢٦] .

وقد ذكر ابن رشيق القيرواني في عمدته أن العرب كانت تستهجن التكسب بالشعر وتأنف منه ، « حتى نشأ النابغة الذبياني ؛ فمدح الملوك ، وقبِلَ الصلة على الشعر ، وخضع للنعمان بن المنذر ... فسقطت منزلته ، وتكسَّب مالًا جسيمًا ، حتى كان أكله وشربه في صِحاف الذهب والفضة وأوانيه من عطاء الملوك ... وذُكر أن أبا عمرو بن العلاء سئل : لِمَ خضع النابغة للنعمان ؟ فقال : رغب في عطائه وعصافيره »[1] .

ثم ما لبث هذا السلوك أن انتقل إلى بعض الفقهاء أو المتفقهة ، ممن ضعفت نفوسهم وانحطت هِمَمُهم وانحلت عزائمهم ، فأصبح التورقُ غايتَهم والتملقُ مطيتَهم .

وقد نقل البيهقي عن الإمام الجليل أبي عبد الله الحليمي ~

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه (١/ ص ٢٢/ ٢٣).

قوله : « والمَلَق من أفعال أهل الذلة والضَّعة ، ومما يزري بفاعله ويدل على سقاطته و قلته مقدار نفسه عنده . و ليس لأحد أن يهين نفسه ، كما ليس لغيره أن يهينه » [١] .

تبعات التملق والتورق :

التملق والتورق ليسا مجرد آفة خلقية تقود صاحبها إلى الذلة والضعة وهوان النفس ، بل إن التمسك بهذه الآفة والاسترسالَ فيها ، وتعددَ الماشين عليها ، يصبح خطرا على الدين وضررا على المسلمين . فإن هذا الطريق يؤدي بأصحابه إلى الإمساك عن بيان كثير من أحكام الدين ، وإلى التوقف عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، عملا بالقاعدة العرفية « إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب » ، وهي خلافُ القاعدة الشرعية « الساكت عن الحق شيطان أخرس » .

والأدهى من هذا هو أن يصل بعض علماء التملق والتورق إلى حد تحريف الدين وتأويله وتطويعه ، لإرضاء ذوي المال والسلطان ونيل عطاياهم . وفي هؤلاء قال الشاعر :

قل للأمير نصيحة لا تَركننَّ إلى فقيهْ
إن الفقيه إذا أتى أبوابكم لا خير فيهْ

وقال أبو الفرج ابن الجوزي : « ومن تلبيس إبليس على الفقهاء مخالطتهم الأمراءَ والسلاطين ، ومداهنتهم وتركُ الإنكار عليهم مع

(١) شعب الإيمان ٤/ ٢٢٤ .

القدرة على ذلك . وربما رخصوا لهم فيما لا رخصة لهم فيه ، لينالوا من دنياهم عرضا ، فيقع بذلك الفساد لثلاثة أوجه :

الأول : الأمير ، يقول : لولا أني على صواب لأنكر على الفقيه ، وكيف لا أكون مصيبا وهو يأكل من مالي .

والثاني : العامي ، فإنه يقول : لا بأس بهذا الأمير ولا بماله ولا بأفعاله ، فإن فلانا الفقيهَ لا يبرح عنده .

والثالث : الفقيه ، فإنه يفسد دينه بذلك »[1] .

وقد حُكي لي عن بعض العلماء الوافدين للعمل في المملكة العربية السعودية ، أن أحدهم قال لزميله : يافلان ، لقد أصبحت تقول في المسألة الفلانية كذا وكذا ، وهذا خلافُ ما كنت عليه ببلدك . وقولك الجديد كما تعلم قول ضعيف مرجوح عند العلماء ، فأجابه : نعم هو قول ضعيف ، لكن قواه الريال السعودي .

ومن الأضرار الناجمة عن آفة التورق والجري وراءها ، أن بعض هؤلاء العلماء المتورقين يلِجُون كل باب يفضي إلى التورق والزيادة منه ؛ فتتعدد وظائفهم والتزاماتهم وتتراكم ، حتى لا يستطيعوا القيام بأي واحدة منها على ما يرام . فتجد أحدهم موظفا عموميا ، ثم هو خطيب جمعة ، وواعظ محلي ودولي ، وهو عضو بالمجلس العلمي ، أو رئيس له ، أو ساعٍ لرئاسته ، وتجده في بعثة الحج ، ومع المعتمرين في رمضان ، أو تجده في ضيافة الجاليةِ المقيمة بالخارج ، ثم هو يبحث ويقول : هل من مزيد ... ؟! ، أي من المال ومصادر

(١) تلبيس إبليس ص ١٤٨ .

التورق . فالغرض تكثير المال لا تكثير الأعمال .

لو كان هذا السعي الدؤوب لله وفي سبيل الله ، وخدمة للإسلام والمسلمين ، ولو كان هذا أو بعضه يأخذ حقه من الإتقان والوفاء بشروطه ومستلزماته ، لكان شيئا جليلا وعظيما .

لكن بعض هؤلاء السادة إذا دُعوا إلى عمل في سبيل الله ، ليس فيه إلا ثواب الله ، جاؤوك بأعذار ثقيلة وأَيمان مغلظة ... ولكن إذا دعوا إلى عمل جديد مُدِرٍّ للتورق رحبوا وتسارعوا ... فهم يغيبون حيث غاب المال ، ويقبلون إذا لاح . فهم على خلاف الوصف الذي أطلقه النبي ﷺ حين قال للأنصار ﷺ : « **إنكم لَتَقِلُّون عند الطمع ، وتكثرون عند الفزع** » .

ومن طرائف المتورقة أن إحدى المجلات العلمية أرسلت إلي بحثا للتحكيم ، فلما قرأته فوجئت في آخره بفقرة شاردة تقول : «وقد كان أسلافكم يا مولاي ...» ، فضحكت وطويت الموضوع ، بعد أن عرفت أن هذا البحث كان قد تم إلقاؤه ضمن الدروس الحسنية الرمضانية بالمغرب ، وقد نال به صاحبه ما نال من وزارة الأوقاف ، ثم أرسله للنشر لينال به مرة أخرى ، ولكنه غفل عن هذه الفقرة فبقيت كما كانت .!! وقد اتصلت برئيس تحرير المجلة ، واعتذرت له عن القيام بالتحكيم ، لأني قد عرفت صاحب البحث ، فلم أعد صالحا للتحكيم في هذه الحالة . ثم رأيت البحث منشورا فيما بعد .

واتصل بي يوما أحد الموظفين بمجمع الفقه الإسلامي يسألني :

الدكتور فلان الفلاني هل تعرفه ؟ قلت : نعم أعرفه ، لكن عن بعد . قال : نحن نبحث عن رقم هاتفه لدعوته إلى مؤتمر المجمع ... هل تساعدنا للحصول عليه ؟ قلت : نعم أحاول . وفعلا حصلت لهم على رقم هاتفه من عند أحد أصدقائه ... وبعد أيام قليلة اتصل بي الموظف يخبرني ـ وهو مسرور ـ أنهم قد اتصلوا بالدكتور الذي أعطيتهم رقم هاتفه ، وأنه قد أرسل إليهم بحثه بالإيميل ، وهو ـ ما شاء الله ـ في مائة وعشرين صفحة ...!!

نعم لقد وصل البحث قبل أن تصل صاحبه الدعوة التي أرسلت إليه! ولم يكلف نفسه حتى القيام باختصار بحثه وملاءمته ... إنها بضاعة جاهزة للبيع أو للإيجار لكل من يدفع .

وإذا كان أصحاب هذا السلوك مؤاخذين عليه وعلى نتائجه بدون شك ، فإن المؤاخذة أكبر على الأنظمة والحكومات التي تعتمد سياسة التطميع والتطويع وشراء الذمم في كل المجالات . وها نحن نرى اليوم حتى التصوف الذي كان دائما عنوان الزهد والتقشف والتقلل من الدنيا والتجافي عنها ، قد أصبح يكلف الدولة ميزانيات كبيرة وأغلفة مالية كثيرة ، تنفق وتوزع هنا وهناك ، داخل البلد وخارجه . لقد كان السادة الصوفية منذ القديم يتَسَمَّون باسم « الفقراء » ، لكنهم اليوم مدعوون إما لمراجعة هذا الاسم وتغييره ، وإما لتثبيته ، لكن برفض مسار التورق الذي أدخلوا فيه . فالتصوف والتورق لا يجتمعان .